الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/54/396/Add.1
S/1999/1000/Add.1
3 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

مذكرة من الأمين العام

إضافة

تمثل هذه الإضافة، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ استكمالا للمعلومات الواردة في التقرير الذي قدمه السيد جيري ديانستبية، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وجمورية كرواتيا والبوسنة والهرسك (A/54/396-S/1999/1000)، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٢/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وعملا بطلب لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيجري أيضا تقديم التقرير إلى أعضاء مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أولا - البوسنة والهرسك

١ - ما زالت أعمال العنف التي تستهدف العائدين والممتلكات تشكل عقبة تعترض سبيل العودة إلى كثير من مناطق البلد. وما زالت هناك مشكلة فيما يتعلق بأمن الأشخاص لا سيما في البلديات التي يسيطر عليها الكروات البوسنيون في الجزء الغربي من البلد، وفي بعض أجزاء جمهورية صربسكا. ولم تنجح الشرطة المحلية في منع الهجمات، ولم يتم القبض على مرتكبي الجرائم، ولم يحاكموا. والسمة المشتركة في هذه البلديات أن الشرطة المحلية تتألف كلها تقريبا من أشخاص ينتمون إلى المجموعة الإثنية التي تشكل الأغلبية المحلية.

041199 041199 99-32791

9932791

٢ - وأفضل طريقة لتسهيل الرجوع إلى المناطق الحضرية هو عن طريق استرداد العائدين لممتلكاتهم من فترة ما قبل الحرب، وهو الأمر الذي يتطلب تنفيذا دقيقا لقانون الأملاك. ولم يحدث هذا بعد في معظم الاتحاد، بل إنه لم يبدأ بعد حدوثه في جمهورية صربسكا. وفي بانيا لوكا، لم تبذل السلطات المحلية أية جهود لتسهيل عودة الأقليات، فمثلا في عام ١٩٩٩، لم يتم طرد إلا حوالي ٣٠ من السكان المؤقتين لإعادة هذه المساكن إلى أصحابها السابقين. وتذهب بهدوء الأغلبية الساحقة من العائدين للإقامة مع الأقارب والأصدقاء.

٣ - وتفاقمت الحالة بسبب التوقعات الاقتصادية الرديئة للعائدين. وإن عدم وجود فرص للعمل، وانتشار التمييز في جميع المجالات، لا سيما في مجال العمل، وعدم وجود مساعدة اجتماعية (مثلا حقوق التقاعد والخدمات الصحية) فضلا عن وجود نظام تعليمي تهيمن عليه الآراء القومية هي بعض المشاكل التي تواجه العائدين بدرجات متفاوتة في جميع المجالات.

٤ - وحققت الكيانات، تحت ضغط شديد من المجتمع الدولي، تقدما هائلا في مجال إصلاح قوانين العودة وفقا للمرفق ٧ من اتفاق دايتون، غير أن التنفيذ كان رديئا جدا. وعلى الرغم من بعض الإنجازات المحلية الهامة، من الواضح تماما أنه لا توجد إرادة عند السلطات المحلية في كل أنحاء البلد لقبول الأقليات العائدة إلى مساكنهم في فترة ما قبل الحرب، بما في ذلك المساكن التي يمتلكونها والمساكن التي تمتلكها البلدية. وفي حين أنه تم الانتهاء الآن إلى حد كبير من تسجيل المطالبات بالمساكن في الاتحاد، وأن التسجيل جارٍ في جمهورية صربسكا، إلا أن البت في هذه الطلبات بطيء للغاية، ونادرا ما يتم تنفيذ قرارات إجلاء المقيمين الحاليين من المساكن. وواضح أن السلطات لا تريد أن تتصدى لمشكلة تعدد شغل المساكن وغير ذلك من أشكال سوء توزيع المساكن. ولوحظ في جميع أنحاء البلد أن هناك تدخلا سياسيا في العملية القانونية المتعلقة بالمساكن.

٥ - والطريقة الوحيدة لتحقيق تقدم كبير بالنسبة لإعادة حقوق الملكية والعودة هو عن طريق قيام المنظمات الدولية بفرض ضغط مستمر وتولي عملية الإشراف، ويلاحظ أن هناك مقاومة صريحة للضغط الأجنبي في كثير من الأماكن لا سيما في غرب الهرسك وفي أجزاء من جمهورية صربسكا. والدلائل قليلة على أن هناك عودة متواصلة. ففي جمهورية صربسكا، أنشأت السلطات عملية مطالبة ليستعيد اللاجئون والنازحون ممتلكاتهم، غير أنه لم يتم تنظيم المعاملات اللازمة للقيام بهذه العملية في جميع البلديات، وما زالت هذه المعاملات غير فعالة في البلديات التي نظمتها. ومن بين المشاكل الأخرى التي تؤثر في العملية على مستوى البلديات عدم وجود موظفين مدربين، ونقص المواد والموارد المالية. وتصدى الممثل

الخاص لهذه المشكلة عن طريق إرجاء الموعد النهائي لقيام العائدين بتسجيل أسمائهم للمطالبة بالمساكن التي تمتلكها البلدية لمدة ٦ أشهر، حتى ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

٦ - ويعتمد أيضا نجاح عودة الأقليات داخل البوسنة والهرسك على الإرادة السياسية لكرواتيا لاحترام وتنفيذ المرفق ٧ من اتفاق دايتون. وعلى الرغم من أن حكومة كرواتيا تعهدت، من خلال عدة اتفاقات، تسهيل عودة اللاجئين إلى كرواتيا، إلا أنه ما زال هناك ٠٠٠ ٣٠ إلى ٠٠٠ ٣٥ لاجئ صربي من كرواتيا في جمهورية صربسكا. ومما لا شك فيه أن عودة الصرب الكرواتيين إلى كرواتيا تشجع عودة الأقليات إلى جمهورية صربسكا (في الواقع أن كثيرا من الصرب الكرواتيين في جمهورية صربسكا يشغلون في الوقت الراهن منازل يمتلكها البوسنيون والكروات البوسنيون). وعلى الرغم من اعتماد برنامج للعودة في حزيران/يونيه ١٩٩٨، إلا أن كرواتيا لم تسمح بعودة عدد كبير من اللاجئين، لا سيما نتيجة لكل من العقبات المستمرة التي تضعها الهيئات المسؤولة عن تنفيذ عملية العودة، والقوانين التمييزية. وبصفة محددة أكبر، يبين تقييم عملية العودة المعقدة أن اللاجئين من أصل صربي يستطيعون العودة إلى كرواتيا ولكن من النادر أن يستطيعوا استعادة ممتلكاتهم.

النتائج

٧ - سيادة القانون شبه مفقودة تقريبا في مجال حقوق الملكية في البوسنة والهرسك، مما يؤدي إلى جعل عدد العائدين قليلا جدا. ويضاف إلى ذلك أن التقدم المحرز في القضاء على الممارسات التمييزية بالنسبة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية غير كاف. وليس هناك جدوى من إعادة تكرار نفس التوصيات الملموسة. ونستطيع أن نكتفي بالقول إنه يجب تنفيذ اتفاق دايتون والقرارات الفردية المتعلقة بالملكية إذا كان الهدف هو احترام حقوق الإنسان. ومما يدعو إلى القلق أنه على الرغم من مرور أربع سنوات على اتفاق دايتون، لم يتم بعد استخدام الولاية الممنوحة في الاتفاق استخداما فعالا.

ثانيا - جمهورية كرواتيا

٨ - ويعرب المقرر الخاص عن قلقه بسبب البيان الذي أصدرته كرواتيا ومفاده أنه ينبغي تقسيم البوسنة والهرسك إلى ثلاثة كيانات منفصلة. ويشير إلى أن الرئيس هو أحد الموقعين على اتفاق دايتون، ويود التأكيد على أن أية محاولة لتقويض الاتفاق لا يمكن إلا أن تجعل التوترات الإثنية تزداد سوءا في البوسنة والهرسك ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان وكوارث إنسانية محتملة.

٩ - وتم تحديد موعد الانتخابات البرلمانية في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. ووافق الحزب الحاكم من حيث المبدأ على اقتراح قدمته المعارضة لإنشاء لجنة برلمانية للإشراف على قيام وسائل الإعلام الإلكترونية بتغطية الحملة في فترة ما قبل الانتخابات. غير أن الحزب الحاكم غير موافق على اقتراح

المعارضة فيما يتعلق بإعطاء اللجنة البرلمانية المقترحة سلطة إصدار الإنذارات وتعليق محرري الأنباء في التلفزيون عن عملهم إذا خالفوا القواعد.

١٠ - وانتخب البرلمان الكرواتي ثمانية قضاة جدد للمحكمة الدستورية. ورشح الحزب الحاكم ستة قضاة منهم ورشحت "المعارضة الستة" قاضيين. ولم يتم انتخاب القضاة الجدد بصورة منفردة على أساس قدرتهم، بل على أساس "صفقة". ودفع ذلك "المعارضة الستة" إلى مغادرة القاعة قبل التصويت، وادعوا أنه لم يتم احترام الإجراءات الموضوعة لإجراء الانتخابات.

١١ - ومع اقتراب الانتخابات المقبلة في كرواتيا، اتحدت حوالي ٢٩ منظمة غير حكومية نسائية لتشكل الائتلاف النسائي المخصص لأغراض الانتخابات، ويركز الائتلاف على مراقبة الانتخابات والتأثير على نتائجها، من منظور مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية للبلد. واقترح الائتلاف النسائي إدخال تعديل على مشروع قانون الانتخابات يطلب أن تشكل النساء ٤٠ في المائة من المرشحين الواردين في قوائم الانتخابات، بالإضافة إلى أن تكون أول ثمانية أسماء في كل قائمة موزعة بشكل متناوب بين المرشحين والمرشحات.

١٢ - وربما يعني حل البرلمان المتوقع قبل الانتخابات أن الحكومة - بغض النظر عن الموعد النهائي المحدد لبرنامج العودة الذي وضعته الحكومة - لن تفي بالتزاماتها بتعديل ثلاثة تشريعات تمييزية رئيسية، وهي قانون مركز الأشخاص المطرودين واللاجئين، وقانون إعادة التشييد، والقانون المتعلق بمجالات الاهتمام الخاصة للدولة. وإن الاحتفاظ بالقوانين التي تميز ضد المواطنين الكرواتيين على أساس أصلهم الإثني يشير إلى عدم احترام المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين الكرواتيين في البلد. وهذا عامل هام أيضا حول دون عودة اللاجئين الصرب إلى كرواتيا. وما زال العائدون الصرب يفتقدون إلى وسيلة قانونية فعالة لاستعادة مساكنهم المحتلة.

١٣ - وقد تم أخيرا تعيين قاض في المحكمة المدنية في دونجي لاباك الواقعة إلى الشمال من كينين. ويؤمل أن الحكومة ستتخذ تدابير مماثلة في كورنيكا، حيث لا يوجد تحت تصرف المواطنين - بصفة متواصلة تقريبا منذ عام ١٩٩١ - أية وسيلة قانونية لاستعادة ممتلكاتهم فضلا عن القضايا الإدارية، بما في ذلك الإرث.

١٤ - وتفيد التقارير أن الحالة الأمنية في منطقة نهر الدانوب مستقرة. غير أن التوترات ما زالت قائمة في بعض القرى حول فوكوفار، وما زال عدد الأحداث الأمنية في سوتين كبير. وفي اجتماع عقد في سوتين في ٣٠ أيلول/سبتمبر، حضره، في جملة أمور، رئيس لجنة الصندوق الاستئماني الوطني وزعماء

الصرب في المنطقة، كان هناك اقتراح بنـّاء بإنشاء فريق عامل مختلط إثنيا مؤلف من السكان الصرب والكروات في القرية لمواصلة الحوار وحل الخلافات وتسهيل البحث عن المفقودين.

١٥ - ويرى المقرر الخاص أنه تم التقيد بالإجراءات القانونية في قرارات محكمة مقاطعة زغرب، التي أدانت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر قائد أحد معسكرات الاعتقال في الحرب العالمية الثانية، دينكو ساكيش، لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، وحكمت عليه لأطول فترة سجن ممكنة وهي ٢٠ سنة. وفيما يتعلق بميلادين ناليتليتش (توتا)، أثنى المقرر الخاص على الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بمحاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية لجمهورية يوغوسلافيا السابقة في لاهاي.

١٦ - وتم توجيه نظر المقرر الخاص إلى إعادة محاكمة ميريكو غرواريك، وهو صربي، في محكمة مقاطعة سبليت. ورأت المحكمة أن السيد غرواريك مسؤول عن ارتكاب جرائم حرب ضد أسرى الحرب والسكان المدنيين في مانياتشا، وهو سجن عسكري في البوسنة والهرسك. ولاحظ كل من المراقبين الدوليين والعسكريين والمحامين أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، فمثلا يبدو أنه تم الحصول على الأدلة عن طريق اللجوء إلى التعذيب، وأنه لا توجد أدلة بصفة عامة على الجرائم المزعومة. وأحالت المحكمة العليا القضية إلى محكمة مقاطعة سبليت لإعادة المحاكمة، على أن يقتصر ذلك على حقيقة مفادها أن بعض الشهود شهدوا بأنهم كانوا جنودا يخدمون في الجيش الكرواتي عندما أسروا في البوسنة والهرسك في أوائل عام ١٩٩٢. وذكرت المحكمة العليا أن قبول المحكمة لهذه الحقائق يمكن أن يكون له "عواقب بعيدة الأثر بالنسبة لكرواتيا"، لأن ذلك يورط على ما يبدو كرواتيا في الحرب مع جيرانها. ولم يتم إخطار محامي الدفاع، رغم تقديم طلبات محددة، ولم يكن المحامي حاضرا عندما نظرت المحكمة العليا في الاستئناف، على الرغم من أن القانون يحتم حضوره.

١٧ - وبدأ ١٩ سجينا من أصل صربي في سجن مقاطعة أوسياك إضرابا عن الطعام في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقد دعا إلى هذا الإضراب مجموعة مؤلفة من ١٢ سجينا تم الحكم عليهم وإدانتهم لارتكابهم جرائم حرب، وانضمت إليهم مجموعة من السجناء المتهمين بارتكاب جرائم عادية وفي بعض الحالات جرائم تمت بصلة إلى الحرب. وما يشغل السجناء، وفقا للمعلومات التي حصل عليها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، هو أن هذه المحاكمات لم تتقيد بالمعايير الأساسية للإنصاف. فقد أمضى أحد السجناء، إيفيكا فولتيك، سبع سنوات ونصف السنة في الاحتجاز. كما أن سجينين ينتميان إلى مجموعة دالج، وهما فاسو غافريلوفيتش ودراغلويب سافيتش، اللذين تم القبض عليهما في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وزارهما المقرر الخاص بعد شهر من القبض عليهما، ما زالا ينتظران عقد أول جلسة. وكما جاء في التقرير الرئيسي للمقرر الخاص، يراقب المفوض السامي لحقوق الإنسان محاكمة مجموعة سودوليفيتش، وتبين له، شأنه في ذلك شأن المراقبين الدوليين والمحليين الآخرين، أن المحاكمة لا تتقيد بمعايير الإنصاف.

١٨ - ويود المقرر الخاص أن يثني على المناقشات الجارية بين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في كرواتيا والوزارات الحكومية ذات الصلة حول اتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذ مشروع التعاون التقني الذي وضعه المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد انتهت اللجنة الوطنية المعنية بالتعريف بحقوق الإنسان من وضع مشروع برنامج وطني للتعريف بحقوق الإنسان، وتعتزم توزيعه على المجموعات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تستعد وزارة التعليم لإعداد مشروع لوضع كتيب عن حقوق الإنسان يستخدمه المعلمون لأغراض التدريب. كما أن وزارات الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية تعمل على استكمال مقترحاتها التي ستقدمها إلى برنامج التعاون التقني.

الاستنتاجات

١٩ - يعرب المقرر الخاص عما يساوره من القلق إزاء قانونية انتخاب قضاة المحكمة الدستورية الكرواتية في "مجموعة" من ثمانية، وليس على نحو فردي كما تقضي الممارسة المعتادة.

٢٠ - ويبدو أن محاولة كرواتيا إرجاء تسليم السيد ناليتيلتش إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تعزز الاعتقاد بانخفاض الحماس الذي يبديه هذا البلد للتعاون مع التحقيقات انخفاضا كبيرا حين يكون المدعى ارتكابهم للجرائم من الكروات والضحايا من غير الكروات.

٢١ - وينبغي تمكين من يرغبون في العودة من الصرب الكرواتيين من أن يعودوا وينبغي أن تهيء السلطات في كرواتيا الأوضاع التي تجعل عودتهم ممكنة. وينبغي أن تتاح لجميع العائدين سبل الانتصاف القانوني الفعال اللازم لرد ممتلكاتهم. ويمثل ضمان تمتع جميع المواطنين بالمساواة في الحقوق، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية، أحد المعايير الرئيسية التي سيُستند إليها في الحكم على ما تحرزه كرواتيا من تقدم صوب الوفاء بالتزاماتها الدولية.

٢٢ - وينبغي أن تبرهن الحكومة دون لبس على مساندتها الكاملة لجميع جوانب اتفاق دايتون.

٢٣ - وختاما، سيكون للعدالة في سبل الوصول إلى وسائط الإعلام وللاحترام الكامل لحرية الصحافة أهمية خاصة في الفترة الراهنة السابقة على الانتخابات. وينبغي أن يتوقف التحرش بوسائط الإعلام المستقلة، بما في ذلك توجيه الاتهامات بأن بعض المقالات تسبب "ألما نفسيا" للشخصيات العامة. فوسائط الإعلام الحرة هي من الشروط المسبقة الرئيسية لإجراء انتخابات ديمقراطية. ومن بين العوامل التي سيتم تقييم نزاهة النتائج التي تسفر عنها الانتخابات تساوي جميع الأطراف المتنافسة في التمتع بسبل الوصول إلى وسائط الإعلام، ولا سيما التلفزيون.

ثالثا - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

٢٤ - ومنذ أوائل أيلول/سبتمبر، حين قدم المقرر الخاص لأغراض الترجمة والتوزيع تقريره الحالي المقدم إلى الجمعية العامة، اضطلع بتنظيم بعثة إضافية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الفترة من ١ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وفي أثناء تلك البعثة، وهي بعثة المقرر الخاص السادسة منذ آذار/ مارس ١٩٩٨، سافر إلى كل من بلغراد، ونيس، وكراليفو، ونوفي باتسار، وروتسايي، وكوسوفسكا ميتروفيتشا، وغنيلاني، وبريشتينا. ورافق موظفو المفوضية السامية لحقوق الإنسان البعثة، التي أولت اهتماما خاصا لحالة الأشخاص المشردين داخليا، والمحتجزين، وأبناء الأقليات القومية، ولممارسة حريتي التعبير وتكوين الجمعيات.

٢٥ - وصل المقرر الخاص إلى بلغراد في ١ تشرين الأول/أكتوبر، فور انقضاء ليلتين قامت الشرطة فيهما بالاعتداء بالضرب الوحشي على المتظاهرين من أعضاء "التحالف من أجل التغيير" والصحفيين القائمين بتغطية أعمال الاحتجاج. وزار إحدى المتظاهرات، وهي ذاتها من الناشطات في العمل من أجل حقوق اللاجئين/المشردين داخليا، قبل إجراء عملية لعلاجها من الإصابات التي تعرضت لها عندما رأت شرطيا يوجه الضربات والركلات لمتظاهر ملقى على أرض الشارع، فهاجمها ضابط شرطة آخر وتعقبها، وقام بضربها بهراوة على وجهها ورأسها عدة مرات. ولاحظت أنه في حين كان بعض ضباط الشرطة يكتفون بالتلويح لإبعاد المتظاهرين بغية تفريقهم - كان ضباط آخرون يتصرفون بوحشية متعمدة وبلا حدود. واستمرت المظاهرات في بلغراد وسائر المدن في صربيا أثناء بعثة المقرر الخاص. بيد أن مظاهرات الاحتجاج اليومية كانت تجري بصورة سلمية في الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر وحتى منتصفه.

٢٦ - ولم تنته أزمة كوسوفو، بالرغم من أنها لم تعد تحتل العناوين الرئيسية في الصحف الدولية. وفي آخر تشرين الأول/أكتوبر، كان زهاء ٠٠٠ ٢٥٠ شخص قد تعرضوا للتشريد منذ منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٩ من كوسوفو، وهي منطقة فقدت سريعا معظم سكانها من غير الألبان. وفي نيس وكراليفو، التقى المقرر الخاص بالمشردين حديثا: من الصرب والغجر والسلاف المسلمين (البوشناق)، والأشخاص ذوي الأعراق "المختلطة"، وهم فئة تعاني بصفة منتظمة في جميع البلدان الخاضعة لولاية المقرر الخاص. ويشمل المشردون حديثا أيضا ألبان كوسوفو الذين يرهبون توجيه الاتهامات إليهم "بالتواطؤ": وفي هذا الصدد، يدعو قرار أصدرته مؤخرا "الحكومة" الموازية التي يسيطر عليها جيش تحرير كوسوفو بمصادرة ممتلكات "مجرمي الحرب" و "أعوانهم". وبالرغم من وجود اختلافات كبيرة بشأن عدد الباقين في كوسوفو من غير الألبان، فقد لاحظ الموظفون الدوليون أن حوادث العنف الموجه نحو غير الألبان في كوسوفو قد تناقصت عن مستويات تموز/يوليه - آب/أغسطس بسبب قلة من بقي من الأشخاص الذين يمكن استهدافهم. ومن دواعي أسى المقرر الخاص أن يشير هنا إلى مصرع أحد موظفي الأمم المتحدة، وهو من رعايا بلغاريا، في الطريق وأفيد بأنه قتل "للاشتباه في كونه صربيا".

٢٧ - ويلاحظ المقرر الخاص أيضا مع القلق التزايد في عنف الخطاب في الحياة العامة الألبانية في كوسوفو والتهديد عن طريق توجيه التهم من قبيل الاتهامات التي وجهت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر

إلى فيتون ساروي وباتون هاخيو "بالخيانة" و "التواطؤ". إذ وجهت وسائط الإعلام الألبانية "الرسمية" في كوسوفو تهمة الخيانة و "الميول السلافية" إلى هذين الممثلين الديمقراطيين الكبيرين لألبان كوسوفو. وأضاف التعليق أن أيًّا من "هذين الوغدين لن ينجو من العقاب". وكما أشار كوها ديتوري فيما بعد، فإن هذا التعليق من قِبَل وكالة الأنباء التابعة لحكومة كوسوفو المؤقتة سيدون في سجلات تاريخ صحافة كوسوفو بوصفه أول تعليق يدعو إلى ارتكاب جريمة القتل.

٢٨ - ومنذ تموز/يوليه ازداد الوجود الدولي في كوسوفو، كما ازداد عدد موظفي بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوات الشرطة التابعة لها. غير أن بعثة الأمم المتحدة ما زالت تعاني من نقص الموظفين وما زالت تجاهد لجمع الأموال من المجتمع الدولي. ولم تحل - مؤسسات الإدارة المدنية التابعة للبعثة محل - المؤسسات المناظرة لها، الخاضعة لسيطرة جيش تحرير كوسوفو، والتي أنشئت بتمويل من تحويلات المهجرين في الشتات، وبدأت تغالي في جمع الضرائب المحلية من وقت مبكر يرجع إلى شهر تموز/يوليه. وقد بدأت المحاكم الإقليمية النظر في بعض قضايا الجرائم العادية، وشرعت في اتخاذ إجراءات قضائية محلية في جرائم الحرب في إقليمين. وتتباين المحاكم المختلفة في القوانين التي تطبقها والتفسيرات التي تأخذ بها، تبعا للدائرة التي توجد فيها المحكمة أو للقاضي الذي يرأسها. وقد أعرب مراقبون مستقلون، بما في ذلك بعض المحامين من ألبان كوسوفو، عن شواغل فيما يتعلق باستقلال القضاء عن الضغط السياسي.

٢٩ - وقد ركز محققو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة جهودهم على كل من الحوادث التي وقعت قبل منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٩ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت بعد وصول القوة الأمنية الدولية في كوسوفو. بيد أن المحكمة لم تكن قد أعلنت، وقت إعداد هذا التقرير، أي قوائم اتهام منذ توجيهها الاتهام في أيار/ مايو لرئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ولعدة أشخاص آخرين.

٣٠ - ومنذ تموز/يوليه، ظهر مزيد من المعلومات عن التطورات المأساوية التي وقعت في كوسوفو خلال الفترة من آذار/ مارس - حزيران/يونيه ١٩٩٩، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي إحدى "الأعمدة" الأربعة لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص. وما زالت مقابر جماعية وفردية جديدة تُكتشف يوميا، ولكن الكثير من الضحايا لم يتم تحديد هويتهم بعد. ويعكف كل من لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرهما، بما في ذلك اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين (أو "لجنة دول")، على التصدي للشواغل التي تساور أسر الأشخاص الذين أُبلغ عن فقدهم، ولكن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لم تكن قد حددت حتى وقت إعداد هذا التقرير إجراء موحدا لتسجيل الوفيات، بما في ذلك إقامة مكاتب للطب الشرعي في كوسوفو. وتؤدي مسألة المفقودين الحساسة إلى توتر العلاقات بين جميع الطوائف داخل كوسوفو، كما أدت لتوترها في جميع أنحاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والبوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، منذ عام ١٩٩١.

٣١ - أحرز تقدم في الجهود المبذولة لمعالجة حالة عدة آلاف من الأشخاص المحتجزين في كوسوفو بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اللجنة المعنية بالسجناء والمحتجزين، التي يرأسها مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ويشمل أعضاء هذه اللجنة، القادمون من مدن في جميع أنحاء كوسوفو، محامين، ومناصرين لقضيتهم، وأفراد من أسر الأشخاص المحرومين من حريتهم.

٣٢ - أما عن الحالات الفردية، فلم يثبت شيء جديد بشأن مصير يوكيم هوتي أو مكانه. وردا على الاستفسارات المقدمة، أظهرت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لأسرة هوتي ومحاميه أمر محكمة يأذن بإطلاق سراحه قبل يوم واحد من الموعد المحدد لانتهاء عقوبته. وأُطلق سراح الموظفَيْن الاستراليين الدوليين العاملين في منظمة "كير" الدولية اللذين أدينا وصدرت عليهما أحكام بتهمة التجسس، وأشارت التقارير الرسمية إلى تدخّل وفد من المهاجرين الصرب في الشتات قادم من استراليا. أما برانكو ييلين، وهو المواطن اليوغوسلافي الذي حوكم وصدر عليه الحكم مع الاستراليَيْن، فما زال في السجن. وقد التمس المقرر الخاص، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، وكثيرون غيرهما إطلاق سراح السيد ييلين.

٣٣ - وانتهت بعثة المقرر الخاص على نحو مثير للقلق. إذ قضى أحد أفراد أسرة زعيم المعارضة فوك دراسكوفيتش وبعض مساعديه نحبهم في حادث مرور يتعلق بالسيد دراسكوفيتش وأسرته وزملائه وشاحنة وحيدة هرب سائقها الذي لم يتم تحديد هويته من مكان الحادث وما زال طليقا. وقد أثر هذا الحادث على الفور في لهجة الخطاب السياسي في بلغراد بنفس الطريقة التي أثرت بها الادعاءات العنيفة الموجهة ضد السيد ساروي والسيد هاخيو في لهجة الخطاب في كوسوفو قبل ذلك بأسبوع، فزاد من مشاعر التوتر، وشجع على الحدس بشأن اللجوء إلى العنف للقضاء على المعارضة السياسية، وأوجد مزيدا من الخوف في الحالة المتوترة بالفعل. وليس من شأن هذا الجو، سواء في بلغراد أو بريشتينا، تهيئة مناخ خصب لحماية حقوق الإنسان، أو التحول إلى الديمقراطية، أو بناء الثقة، أو انفتاح المجتمعات.

الاستنتاجات

٣٤ - يمكن تلخيص الحالة في كوسوفو على النحو التالي: استعيض عن التطهير العرقي للألبان الذي اقترن بجرائم القتل، والتعذيب، والنهب، وحرق المنازل في فصل الربيع، بالتطهير العرقي للصرب، والغجر، والبوشناق، والآخرين من غير الألبان، الذي اقترن بنفس الفظائع في فصل الخريف. وعبارة "الموت للصرب!" هي أكثر النقوش على الجدران شيوعا. ومشكلتنا تتمثل في أن هذا يحدث الآن في وجود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣٥ - وتستحدث قيادة جيش كوسوفو في هذا البلد أمورا واقعة دون مراعاة للسلطة القانونية للبعثة والقيم التي شكّلت الأساس المعلن لكل من عملية منظمة حلف شمال الأطلسي وبعثة الأمم المتحدة. فقد أوجد جيش تحرير كوسوفو حكومة أمر واقع، وهو يقوم بتعيين العمد، ومديري المشاريع، وغيرهم من

المسؤولين، وينتهج سياسة تقوم على التطهير العرقي في الوظائف، ويؤيد مصادرة ممتلكات غير الألبان، بل وممتلكات بعض الألبان.

٣٦ - وفي كوسوفو، لا ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تعيّن في وظائف الإدارة المؤقتة المتعددة الأعراق سوى الأشخاص الذين برهنوا على معتقداتهم الديمقراطية. ولا ينبغي أن يُسمح بشغل أي منصب عام لمن حمل السلاح، ناهيك عمن ارتكب جرائم حرب. وينبغي أن يؤجل إجراء الانتخابات لجميع أصعدة الإدارة حتى يتحقق الاستقرار، ويعود الناس إلى مواطنهم ليقيموا بجوار بعضهم البعض دون خوف، ويُنشأ هيكل سياسي متسم بالتعددية الإثنية. وينبغي أن يُقبل رأي الأمين العام للأمم المتحدة، ومؤداه أن لا تكرر الأمم المتحدة الأخطاء التي ارتكبت في البوسنة والهرسك، حيث انتخب الزعماء الإثنيون المتشددون لتولي مقاليد الأمور.

٣٧ - وينبغي على الفور أن تحترم حقوق جميع المواطنين في الملكية، وأن يُعتقل ويعاقب بمقتضى القانون جميع المخالفين للقوانين الذين يقومون بطرد السكان من شققهم أو بيوتهم، أو من يقتلون غيرهم من المواطنين ويعذبونهم وينهبونهم ويضايقونهم، أو من يحرقون عقارات الآخرين وينهبونها ويلحقون بها أضرارا أخرى، أو يجبرون الناس على ترك أعمالهم التجارية لكي يصادروها لأنفسهم. وينبغي في الوقت ذاته أن لا تسمح لهم بعثة الأمم المتحدة أو القوة الأمنية الدولية في كوسوفو بالاحتفاظ تحت أي ذريعة بعقارات قاموا باحتلالها عن طريق القوة أو دون حكم قانوني صادر وفقا للأصول.

٣٨ - وينبغي تسجيل الأسلحة الموجودة في إقليم كوسوفو ومصادرتها تدريجيا وعلى نحو شامل. وينبغي مراقبة الحدود مع ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للحيلولة دون المرور بحرية إلى كوسوفو من جانب المجرمين وتجار المخدرات وغيرهم من العناصر غير المرغوب فيها القادمين من أوروبا وغيرها، الذين يشتركون بنشاط في نهب الصرب والغجر والبوشناق والكروات وخلافهم من غير الألبان، والسطو عليهم، وقتلهم.

٣٩ - وينبغي أن ترسل حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى كوسوفو على الفور جميع الموظفين الضروريين الذين وعدت بإرسالهم.

٤٠ - وفيما يتعلق بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ينبغي إنهاء جميع الجزاءات وعمليات الحظر المفروضة (باستثناء حظر الأسلحة)، والقيام بتوصيل المعونة الإنسانية دون إبطاء، وبخاصة زيت التدفئة واللوازم الطبية، تجنبا لوقوع كارثة إنسانية في الشتاء المقبل، ودعما للقوى الديمقراطية فيها.

- - - - -